أهوار العراق في خطر.. والحكومة غير مهتمة

ينظر حسن مناحي الشغانبي إلى جواميسه وهي تجتاز مياه "نهر العز" شمال محافظة البصرة، والمياه لا تصل إلى ركبها، وأحيانا أقل من ذلك. احتاج الشغانبي، الذي يعيش من منتجات تلك الجواميس وحليبها إلى المسير بها مسافة أطول هذا اليوم ليصل إلى مستوى مياه يصل إلى صدور تلك الحيوانات التي تقضي جل نهارها في الماء من أجل التبريد، وفي الطريق، اضطر إلى رشها عدة مرات من أجل حمايتها من الحرارة. يقول حسن لموقع "الحرة" إنه "خسر جاموسة الصيف الماضي بسبب نقص المياه وتلوثها، لكن هذه المرة القطيع كله مهدد". وتعود مخاوف حسن إلى جفاف أراض واسعة من الأهوار، وانخفاض نسبة الماء، وجودته، بسبب قلة الواردات المائية القادمة من دجلة والفرات. ويعتمد سكان عرب الأهوار بصورة تامة على رعي الجاموس، فأرضهم لا تنبت فيها الحشائش اللازمة لرعي الأغنام، كما أن وفرة المياه - في السابق - جعلت منها المكان المفضل لتربية هذا النوع من الحيوانات، ومنذ آلاف السنين. يقول ليث بشير، اختصاصي التاريخ في إحدى الجامعات العراقية إن "عرب الأهوار موجودون هناك منذ أكثر من ٥ آلاف سنة، وهم يقومون بنفس الشيء تقريبا منذ ذلك الوقت، يصيدون الأسماك في زوارق محلية الصنع ويربون الجاموس، حياتهم كلها تعتمد على الماء ويعتمد تاريخهم عليه كذلك". وليس عرب الأهوار فقط، وإنما أيضا عشرات أو ربما مئات من أنواع الطيور المهاجرة، التي تقضي شتاء دافئا نسبيا في المياه العراقية، بالإضافة إلى أنواع من الحيوانات البرية المهددة بالانقراض مثل "كلب الماء" العراقي الذي تناقصت أعداده بشكل كبير. ويقول علي عبد الخبير مدير مركز شؤون الأهوار، وهو منظمة متخصصة برصد التغيرات البيئية في المنطقة إن "نقص الإمدادات المائية سيؤدي إلى كارثة فيما يتعلق بالتنوع الأحيائي من ناحية انقراض أحياء برية أو مائية فضلا عن نقص الموئل وفقدان مكان استراحة الطيور المهاجرة". ويهدد هذا التغير وجود الأهوار على لائحة التراث العالمي التي تحدد أهمية الأهوار بهذين العاملين. ويضيف عبد الخبير لموقع "الحرة" إن "نقص المياه سيؤدي إلى هجرة سكانية من تلك المناطق إلى المناطق الحضرية كون السكان يعتمدون بشكل أساسي في حياتهم ومعيشتهم على صيد السمك و حليب و لحوم الحيوانات خصوصا الجاموس"، كما أن "الهجرة الجماعية إلى المنطقة الحضرية ستؤدي إلى تأثيرات اجتماعية نظرا لاختلاف القيم والتقاليد والمستوى الثقافي وما شابه ذلك". ويستشهد الخبراء بزيادة المشاكل العشائرية شمال البصرة وجنوب محافظة العمارة بفقدان قبائل عرب الأهوار لأراضيها ونشاطاتها الاقتصادية، ومنازعتها سكان مدن الريف التي تعتمد على الزراعة ورعي الأغنام، ومحاولة الطرفين الانتقال للنشاطات الاقتصادية المرتبطة بالنفط في المحافظة، والتي تعاني أساسا من شح الفرص. ويلوم عبد الخبير الحكومة العراقية التي يقول إنها لا تمتلك "توجها حقيقيا بالاهتمام بمعالجة مشكلة المياه الواردة إلى الأهوار، بل العكس هناك أصوات داعمة لترشيد المياه الواردة إلى تلك المناطق بدعوى أن ذلك يعتبر هدر في المياه بسبب التبخر للمسطحات المائية غافلين عن تأثير المسطحات على التوازن البيئي وتلطيف الجو فضلا عن كونها مصدرا اقتصاديا مهما جدا لعشرات الآلاف من السكان". ويضيف "لعل إهمال ذلك تجلى بشكل كبير في المؤتمر الدولي الأول للمياه في بغداد منتصف شهر مارس هذه السنة ولم تذكر فيه مفردة الأهوار في توصياته، أما الحكومة المحلية فهي ليست بأفضل من المركزية". ولم تستجب وزارة الري العراقية، أو حكومات العمارة والناصرية المحلية (وهي المحافظات التي تتشاطر أهوار جنوب العراق) لتساؤلات موقع "الحرة". لكن علاء البدران، وهو استشاري في مجلس محافظة البصرة ومتخصص في الزراعة والمياه يقول إن الحل الوحيد لمشكلة المياه في الأنهار هي من خلال تحريك وتدوير المياه "للتخلص من الأملاح والملوثات". ويقول البدران لموقع "الحرة" إن "التلوث يسبب مشاكل كبيرة للحيوانات التي تعيش في الأهوار، وللنباتات التي تعيش عليها تلك الحيوانات كما حدث في هور الحمار وأدى إلى مشكلة كبيرة". ويضيف البدران إن "الأموال لا تخصص بشكل كاف للأهوار العراقية، لكن هناك عدم اهتمام من قبل المسؤولين الأعلى سلطة في الحكومة العراقية". والأهوار العراقية هي مسطحات مائية واسعة تمتد على أجزاء من محافظات العراق الجنوبية، وتعيش فيها أنواع من الأسماك والحيوانات والطيور، بالإضافة إلى استيطانها من قبل قبائل عرب الأهوار كالشغانبة والكرامشة والبو محمد، الذين يعتمدون على مياهها بصورة كبيرة للعيش. ومنذ تعرض الأهوار إلى التجفيف خلال فترة النظام العراقي السابق، الذي كان يحارب حركات تثور ضده مستخدمة الطبيعة الجغرافية للأهوار، لم تعد الأهوار إلى طبيعتها رغم جهود إنعاشها، ورغم إدخالها في قائمة التراث العالمي كموقع مهم أحيائيا وتاريخيا.

الحصاد لا يكفي قوت الفلاحين

الكشف عن أسباب أسوأ أزمة جفاف تضرب العراق

أوصد المزارع خميس عبّاس أبواب داره، وترك أرضه في قريته في محافظة نينوى شمالي العراق، ليقطن مع أهله في حيّ شعبي في مدينة الموصل حيث يقاسي البطالة، فبذور الحنطة لم تنبت بفعل الأمطار الشحيحة هذا، حاله هي حال العديد من فلاحي تلك الأرض الخصبة تاريخيا ممن يعانون جراء الجفاف الناجم عن التغير المناخي. ويقول خميس (٤٢ عاما) من إحدى مقاهي المدينة إن "زراعة القمح والشعير باتت الآن أشبه بلعبة اليانصيب"، إذ إنها "تعتمد على الأمطار التي إذا توفرت سنجني ثمار الأرض". وكان الجفاف هذه السنة قاسيا وشديدا إلى حدّ غير مسبوق على مزارعي نينوى، التي تعدّ سلة خبز العراق كونها تضم مساحات زراعية شاسعة تبلغ ٦ ملايين دونم وتعتمد الزراعة فيها على مياه الأمطار. وتشرح سماح حديد من منظمة المجلس النروجي للاجئين غير الحكومية أنه مع "الانخفاض القياسي في منسوب الأمطار، وتراجع تدفق المياه" من نهريه التاريخيين دجلة والفرات إثر بناء إيران وتركيا المجاورتين سدودا، بات العراق "يواجه أسوأ أزمة جفاف في عصره الحديث". وعاما بعد عام، تزداد أزمة المياه في العراق مع تراجع معدلات هطول الأمطار وتمدّد الجفاف، إلى أن بات العراق البلد "الخامس في العالم" الأكثر تأثرا بالتغير المناخي بحسب الأمم المتحدة. إلى الشمال في محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق، تسبّبت قلة الأمطار في جفاف سدّ زاويته كاملا، مما أدّى إلى تلف محاصيل التين والرمان في الحقول المجاورة، وألحق ضررا كبيرا بنحو ٢٥ فلاحا مثل بهجت بازيد يوسف. ويقول الرجل الذي يزاول الزراعة منذ ٢١ عاما، "بسبب جفاف السد تعرضت مزرعتي لضرر مادي كبير، فقد تلفت غالبية أشجار التين وجفت قرابة ٥ إلى ٦ آلاف دالية عنب". ويعتمد السدّ على مياه الثلوج والمطار، لكن مدير الري في محافظة دهوك هيزا عبد الواحد يشرح أن "الأمطار كانت قليلة جدا الموسم الماضي".

كثرة الزلازل

وجنوبي البلاد، جعلت الزلازل والهزات الارتدادية - التي باتت تضرب العراق منذ عامين نتيجة اختلال الطبقات الأرضية - مخزون الآبار والبحيرات ينخفض إلى مستويات خطيرة، كالانخفاض المتسارع لمنسوب بحيرة ساوة التاريخية في صحراء محافظة المثنى. فالبُحيرة الآخذة بالجفاف تغذيها مكامن مياه جوفية تمتد تحت المنطقة الغربية. ويُفسر مدير بيئة محافظة المثنى يوسف سوادي جبار ندرة المياه في بحيرة ساوة بأن "الهزات الأرضية أدت إلى غلق القنوات والمجاري الجوفية والعيون المائية التي تغذي البحيرة"، فضلا عن "التبخر الناتج عن الارتفاع الكبير في درجات الحرارة"، لذا باتت "البحيرة معرّضة للجفاف الكلي". فمحافظة المثنى تعاني من شح مائي مزمن، ولأن غالبية سكان المنطقة يعتمدون على الزراعة، تسببت الندرة المائية في جعلهم تحت خط الفقر الوطني، لذا بدأت مجموعات ريفية تنزح عن المنطقة، بعد أن سَجل ٢٢ موقعا في المحافظة نقصا مائيا في المناطق الأكثر نشاطا وزراعة، حيث نزحت في العام ٢٠١٩ وحده ١٣٢ عائلة عن المنطقة. ويعلّل محافظ المثنى أحمد منفي هذا الوضع بقوله "يضربنا الجفاف وقلة سقوط الأمطار منذ ١٠ أعوام، لذا أصبح مزارعونا عاطلين عن العمل، ولأن الدولة لم تنجح في توفير مياه كافية، ارتفعت نسبة الأمية والبطالة، وباتت مؤشرات الفقر تصل إلى ٥٢%، وهي الأعلى بين محافظات العراق". أما مكتب وزارة التخطيط في المثنى فيشير إلى أن نسبة بطالة الريف قد بلغت ٧٥%، في حين انخفضت في المدينة إلى ٢٣%، مع ارتفاع معدل حجم الأسرة الواحدة في المحافظة إلى ٨ أفراد. ومن أبرز الاعترافات على الكارثة المستقبلية ما أقرّ به رئيس الجمهورية برهم صالح بأنه "سيتضرر ٧ ملايين عراقي فعليا من الجفاف والنزوح الاضطراري" جرّاء التغيرات المناخية. ومن المفارقة أن يحتفل العراق هذا العام ٢٠٢١ بمرور قرن على تأسيس دولته الحديثة بالتزامن مع تحديات بيئية تهدد وجوده، فخلال مئة عام فقط باتت منظومته البيئية على وشك الانهيار، وتناقص مستوى تدفق المياه في أنهاره التاريخية إلى أقل من ١٠ أضعاف، فبعد أن سجل في العام ١٩٢٠ تدفقا بـ ١٣٥٠ متر مكعب في الثانية، بات أقل من ١٥٠ متر مكعب في الثانية في العام ٢٠٢١. وتناقصت تدفقات المياه إلى العراق على نحو متسارع ما بعد ٢٠٠٣، أي منذ شروع تركيا وإيران في احتكار المصادر الهيدرولوجية، فتقلصت المساحات الخضراء وتوسعت الأراضي المتصحّرة، مما أسفر عن ارتفاع عدد العواصف الغبارية في عموم البلاد والتي باتت تمتد إلى ٢٢٠ يوما في السنة.

التلوث يُسرّع الجفاف

ولا تعترف المؤشرات البيئية الحكومية بأن العراق يسهم في مشكلة احترار المناخ العالمي، بخلاف ما تقوله وكالة الطاقة الدولية بأنه مسؤول عن حوالي ٨% من انبعاثات غاز الميثان العالمية الناتجة عن استثمار النفط والغاز. وغالباً ما تُتَّجول سحب من الميثان في أجواء العراق بسبب الاستخراج غير النظيف للنفط. ففي يوليو/تموز ٢٠٢١، كشفت شركة "كايروس" (Kayrros) التي تتخذ من باريس مقرا لها والتي تحلل بيانات الأقمار الصناعية لوكالة الفضاء الأوروبية لتعقب الانبعاثات، أن حقلا في غرب البصرة أطلق الميثان بمعدل ٧٣ طنا في الساعة، عقب انبعاثين آخرين للميثان أواسط يونيو/حزيران الماضي بمنتصف المسافة بين البصرة وبغداد، بمعدل ١٨١ و١٩٧ طنا في الساعة. ومن أجل توضيح الأمر، فإن إطلاق ١٨٠ طنا من الميثان/الساعة يوازي احتباسا حراريا يُحدثه متوسط الانبعاثات السنوية لأكثر من ٢٠٠ ألف سيارة في المملكة المتحدة، وفقاً لتعليق "بلومبيرغ" (Bloomberg) على الحادث. وتؤكد وزارة البيئة أن البلاد تقع في قلب التأثيرات العنيفة للظاهرة التي ستؤدي في العقدين المقبلين إلى تدمير البيئة العراقية وجعلها غير قابلة للحياة بسبب الزيادة المفرطة بدرجات الحرارة، وقلة الأمطار، ونقص المياه السطحية والجوفية، واشتداد حِدة العواصف الترابية، والتصحر، وتعرية التربة، وفقدان التنوع البيئي. ويعني هذا كله تراجعا في المساحات الزراعية وتحطما لسلاسل الأمن الغذائي.

هدر للثروة المائية

ويستهلك العراق ما يفوق ٦٣% من موارده المائية على الزراعة دون أن يسد حاجته المحلية من المحاصيل، ويعتمد غالبا على الاستيراد من الخارج، مما يعني أن ثمة هدرا مائيا لا تقابله وفرة إنتاجية. ويُشدد رئيس لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب العراقي سلام الشمري على أن تقنيات الزراعة في العراق بدائية، حيث لم تستخدم وزارتا الزراعة أو الموارد المائية التقنيات الحديثة للرّي من أجل ترشيد الاستهلاك، لذا هناك هدر كبير في المياه مع ضعف في الناتج الزراعي. وتشكل الزراعة نحو ٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وتسهم بنحو ٢٠% من سوق العمل، غالبا في الأرياف. وبسبب تأثيرات المناخ وتناقص المياه واشتداد النزاعات المسلحة، انخفض الإنتاج الزراعي بنحو ٤٠% منذ العام ٢٠١٤. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ثلثي مُزارعي العراق كان بوسعهم الوصول إلى مصادر الريّ قبل ذلك العام، لكن بعد ٣ أعوام، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٠% فقط، مما تسبب أيضا في فقدان ٧٥% من الثروة الحيوانية كالأغنام والماعز والجاموس. وزيادة على الهدر الزراعي، يخسر العراق سنويا نتيجة التبخر لارتفاع درجات الحرارة نحو ١٤,٧% من مخزوناته المائية، وهو معدل مرتفع جدا قياسا إلى معدلات الاستهلاك الأخرى. فبحيرة الثرثار في محافظة الأنبار غربي البلاد - وهي الخزان المائي الصناعي الأعظم في العراق - تهدر تبخرا أكثر من ٥٠% من مياهها المخزونة. أما منطقة الأهوار وهي أكبر مسطحات مائية طبيعية وأراض رطبة تراثية في الشرق الأوسط، فيهدر منها التبخر نحو ٧٥ متر مكعب بالثانية يوميا. وفقاً للإدارة المحلية لقضاء سوق الشيوخ جنوب الناصرية مركز محافظة ذي قار التي احتسبت ضياع ٤,٥ مليارات متر مكعب من المياه جرّاء التبخر وارتفاع الحرارة في صيف ٢٠١٧ فقط.

الجواميس في طور الانقراض

ويُعد الجاموس إحدى أهم الثروات النادرة لسكان الأهوار، لكنهم باتوا اليوم على وشك فقدانها إلى الأبد. فبسبب الملوحة وارتفاع درجات الحرارة، نفقت أعداد كبيرة منه. وبحسب آخر التقديرات الحكومية، فقد انخفض عدد الجواميس من ١,٢ مليون رأس إلى أقل من ٢٠٠ ألف. وكافح العراق طويلا من أجل إدراج الأهوار التاريخية على لائحة التراث العالمي في ٢٠١٦. ربما كانت تلك وسيلة ناعمة لضمان أكثر تدفق للمياه لحماية موقع أثري من الاندثار، لكن يبدو أن هذه المنطقة الموغلة بالقدم باتت اليوم على حافة الموت. فقد وصلت نسبة الملوحة في أنحاء مختلفة من الأهوار إلى "مستوى خطير من التلوث الفتاك نتيجة الجفاف"، مما أدى إلى "تسجيل هجرة واسعة للسكان المحليين في الأهوار الوسطى، وبات حيوان الجاموس عُرضة للانقراض"، بحسب جاسم الأسدي الاستشاري في منظمة طبيعة العراق المعنية ببيئة الأهوار.